2018

مشكلة الفاعل – البنية
في النظرية النقدية

د. مروة خليل محمد مصطفى

مدرس بقسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

استهدف البحث الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: كيف تنظر المدرية النقدية إلى مشكلة الفاعل – البنية في العلاقات الدولية؟. وعليه كان يتوجب علينا الفصل في مسألة هوية الفاعل وكينونة البنية في المدرسة النقدية. وخلصت الدراسة إلى أن وحدة التحليل في المدرسة النقدية هي الطبقة الاجتماعية على النحو الذي جاء في الماركسية. وأثبت البحث أن الطبقة الاجتماعية هي بمثابة الفاعل، وذلك على نحو يختلف عما اتفق عليه في أدبيات العلاقات الدولية. أما البنية فيتنازعها اتجاهان اثنان أحدهما مادي – اقتصادي – والآخر معنوي – أيديولوجي. واقترحت الدراسة نموذج روي باسكار للتحول الاجتماعي، وذلك حتى يتسنى فهم مسألة الفاعل – البنية من وجهة النظر النقدية. لقد أوضح باسكار ما سماه بالمربع الاجتماعي الذي يوافق بصورة أو بأخرى ما نجده في المدرسة النقدية، ليكون بذلك نموذج باسكار هو أفضل صورة – من وجهة نظر البحث – لفهم مشكلة الفاعل – البنية في المدرسة النقدية.

Summary

Critical Theory (C.T) is one of the most important theories in International Relations Theories. It belongs to Post-positivism theories. Critical Theory starts from Marxism in which it believes in material factor as a main dimension in analyzing social relations.

Antonio Gramsci - the famous Italian writer - added the ideological dimension for better understanding of social relations. Frankfort school believed in Gramsci's theory.

This paper seeks to discuss the agent – structure debate in lens of Critical Theory in two steps: First, illustrate the main actor in Critical Theory, and we found that social class is the one in which we can find in Marxism. Second, illustrate the meaning of structure in Critical Theory, and by tracing the writings of Antonio Gramsci, we find that there are two main structures. One is material, the second is ideological .

We suggest, in this paper, Roy Bhasakr's model: Transformative Model of Social Activity (TMSA) as an appropriate model to understand the agent – structure problem in Critical Theory.

تمهيد

تتعين الإشارة بدايةً إلى أن ثمة مستويات ثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية هي: المستوى الدولي، ومستوى الدولة، ومستوى الفرد. وتتخذ النظرية النقدية من المستوى الدولي. أما وحدة التحليل فهي "الطبقة الاجتماعية". وهنا تختلف النظرية النقدية مع النظرية الماركسية حيث إن الطبقة الاجتماعية في الماركسية تستدعى وجودها "داخل الدولة" وبالتالي فأن مستوى التحليل في الماركسية هو مستوى الدولة، وهنا مكمن الاختلاف. حيث إن الطبقة الاجتماعية في النظرية النقدية تتعدى الدولة أو تعبر الدولة فقد تكون الطبقة في عدة دول – أو مجموعة من الدول – أو حتى على مستوى العالم، مثل عمال العالم أو مجموعة الدول الفقيرة أو النساء والأطفال "كما في النظرية النسوية". ومن هنا، وعند تحديد هوية الفاعل ومضمون البنية في النظرية النقدية، فأننا قد نجد مواطن للاختلاف مع ما كتب في أدبيات العلاقات الدولية بشأن مشكلة الفاعل البنية، لا سيما في الواقعية العلمية أو البنائية. فما الذي يمكن للنظرية النقدية أن تقدمه في هذا المجال لا سيما وأن من شأنها "حث" الفاعل على تغيير وضعه وصنع الاختلاف في البنية التي لا تناسب ظروفه واحتياجاته.

المشكلة البحثية

لا شك أن مشكلة الفاعل البنية قد نالت حظاً وافراً من الاهتمام في كل من النظريتين الواقعية والبنائية. أما النظرية النقدية فلم تتطرق لهذه المشكلة ولم تشكل محور مفاهيمها الأساسية. ومن هنا تظهر مشكلة البحث في ضرورة تحديد هوية الفاعل في النظرية النقدية، وبتحديد الفاعل يتعين علينا تحديد البنية التي يعمل في إطارها هذا الفاعل، وكذا تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الفاعل والبنية في المدرسة النقدية وغيرها من النظريات التي تتبنى تحليل هذه المشكلة.

ومن هنا يثور التساؤل حول كيفية تحديد الفاعل في النظرية النقدية، وكيف تتحدد البنية وهل تتطابق البنية في المدرسة النقدية مع نظيراتها في سائر نظريات العلاقات الدولية. أضف إلى ذلك مدى قدرة النظرية النقدية على إيجاد إجابات معقولة لمشكلة الفاعل – البنية مع الأخذ في الاعتبار اختلاف رؤيتها عن رؤيتي النظريتين الرائدتين في هذا المجال: الواقعية والبنائية. ويرجع هذا الاختلاف

إلى أن النظرية النقدية إنما تحث الفاعل "الطبقة الاجتماعية" على تغيير البنية التي يعمل في إطارها. ومن هنا فإن الفاعل له خصائص مختلفة عما هو الحال في الواقعية والبنائية. أضف إلى ذلك أن هذا "التغير" الذي ترومه النقدية من شأنه قلب الوضع الراهن وبالتالي تغيير البنية المعاصرة للفاعل في النظرية النقدية لتكون بنية "غير مستقرة" وفي حالة تغير طالما لم تحقق أهداف الفاعل.

تتمحور المشكلة البحثية حول تساؤل رئيسي مفاده:

- كيف يمكن تحليل مشكلة الفاعل البنية في النظرية النقدية؟

ومن هنا يهدف البحث إلى إيجاد أجوبة للأسئلة الفرعية التي تنبثق عن السؤال الرئيس، ويمكن إجمال هذه الأسئلة فيما يلى:

- ما تعريف الفاعل في العلاقات الدولية؟
- ما تعريف البنية في العلاقات الدولية؟
- ما الطبقة الاجتماعية؟ وما خصائصها؟
- كيف نحدد الفاعل – الطبقة الاجتماعية – في النظرية النقدية؟
- كيف تتحدد البنية في النظرية النقدية؟

فلا شك أن تحديد معايير "الظلم" الاجتماعي التي تقع تحت نيره هذه الطبقة أو تلك سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو غيره من المعايير أنما يحدد "البنية" وبالتالي يتحدد "الفاعل" وفقاً لها. بمعنى أن البنية الدولية تعني وجود فاعلين أساسيين في هذه البنية المتكونة.

هــدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل مشكلة الفاعل البنية في النظرية النقدية، بما يعنيه ذلك أولاً تحديد من هو "الفاعل"، وماهية "البنية" في النظرية النقدية. وبإقرار النظرية النقدية أن الفاعل – وفق فرضها – هو "الطبقة الاجتماعية"، فإننا نجد أن ذلك المفهوم يتسم بالميوعة وعدم الوضوح. فهو مصطلح فضفاض يحتمل العديد من التأويلات – فالطبقة هنا قد تكون ذات طابع اقتصادي "طبقة الفقراء" أو طبقة العبيد في مواجهة السادة، أو طبقة العمال في مواجهة الملاك. وقد تكون ذات طابع غير اقتصادي مثل طبقة النساء والأطفال في مواجهة الرجال. أو طابع ثقافي مثل الثقافة الإسلامية إزاء الثقافة الغربية – لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر – والمقصود هنا أن الطبقة الاجتماعية في المدرسة النقدية هي كل طبقة يقع عليها "ظلم" من نوع ما. وينسحب هذا الظلم في النظرية النقدية

إلى فئات في العالم قد تشمل دولاً بأكملها أو فئات عبر قومية. ومن هنا يهدف البحث إلى تحديد هوية الفاعل بالإضافة إلى تحديد البنية الملائمة لهذا الفاعل في المدرسة النقدية.

منهــج البحث

للوصول إلى إجابة عن الأسئلة البحثية السابقة، يتعين علينا اتباع منهج يساهم في تحليل مشكلة الفاعل–البنية من وجهة نظر النظرية النقدية. وعليه نجد ضرورة اللجوء إلى الدراسة المسحية التي قوامها عرض معظم ما كتب في موضوع النظرية النقدية وذلك في سبيل التوصل إلى تعريف لكل من الفاعل والبنية ومن ثم تحليل مشكلة الفاعل – البنية من وجهة نظر النظرية النقدية.

خطة البحث

في سبيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هدف البحث، يتعين علينا البدء بالتعريف بالنظرية النقدية وأهم فروضها ومن ثم عرض مشكلة الفاعل – البنية في العلاقات الدولية وذلك للوصول إلى هوية كل من الفاعل والبنية في المدرسة النقدية. وبالتالي يمكن تقسم خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالمدرسة النقدية في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: التعريف بمشكلة الفاعل البنية في العلاقات الدولية.

أ– تعريف الفاعل في العلاقات الدولية.

ب– تعريف البنية في العلاقات الدولية.

ج– مشكلة الفاعل البنية في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: تعريف كل من الفاعل والبنية في النظرية النقدية.

المبحث الرابع: مشكلة الفاعل – البنية في النظرية النقدية.

خاتمـة: تجمل ما تم الوصول إليه من نتائج في البحث.

المبحث الأول

التعريف بالنظرية النقدية

بدأ تأثير المدرسة النقدية منذ الثمانينيات، قبل نهاية الحرب الباردة في الوقت الذي تراجع فيه الاهتمام بالماركسية، وحيث ظهر الاهتمام بمداخل جديدة في العلوم الإنسانية ويتمثل ذلك في نظريات ما بعد الوضعية، ومنها النسوية وما بعد الحداثة. وعلى الرغم من أن النظرية النقدية تبدأ من الماركسية وتضيف إليها إلا أنه يشار إليها على أنها "ما بعد الماركسية". ولذلك نجد تشابهاً ظاهراً بين النظريتين. وما تتميز به النظرية النقدية هو اهتمامها بعالم الأفكار أو لنقل "الواقع الفكري" في العلاقات الدولية: أي دور الأفكار، الثقافة، الاتصالات، الحوار. وتبدأ النقدية – كما الماركسية – من الليبرالية الاقتصادية (Steans,2010:104).

لقد صار مصطلح النظرية النقدية يستخدم لإثارة التساؤل عن الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة، عن طريق النقد الذاتي. فتهتم النظرية النقدية بالملامح الرئيسية للمجتمع المعاصر من خلال فهم تطوره التاريخي والاجتماعي، وتتبع التناقضات داخله في سبيل تحرير المجتمع من أشكال وأنماط السيطرة والتغلب عليها. ويستدلون على ذلك بقول ماركس: "لقد حاول الفلاسفة دائماً تأويل العالم بشتى السبل، ولكن الأمر يتعلق بتغييره (Devetak,2001:156).

ولأن النظرية والممارسة أمران مرتبطان بالمجتمع فلابد أن يشتمل التحليل في النقدية على مراجعة للنظرية، وبكلمة أخرى لابد أن تكون النظرية متفكرة في ذاتها بل وتنتقد ذاتها. بمعنى أنه ينبغي أن تحتوي عرضاً لجذور النظرية، بالإضافة إلى تطبيق "ممارسة" هذه النظرية في المجتمع (Devetak,2001:243).

ومن الجدير بالذكر أن النظرية النقدية تأخذ "المجتمع" ذاته باعتباره موضوع التحليل. فإذا أولينا الاهتمام لدراسة العلاقة بين المعرفة والمجتمع – وهو الأمر الذي يتم تجاهله في التحليل النظري للوضعية – نجد أن النظرية النقدية تكتشف الطبيعة السياسية لنمط العلاقة بين المعرفة والمجتمع، وهي بطبيعة الحال، تختلف من مجتمع لآخر (Steans,2010:104).

وفي ذلك يقول ماركس إن وجود الأيديولوجية الليبرالية في مجتمع يتميز باللامساواة، قد أظهر طبقة وسطى تتمتع بالحرية، بالإضافة إلى طبقة العمال التي تعيش في فقر وعوز، يضطرون

للعمل بأجر يومي لضمان الكفاف. وبدا له أن هناك فجوة واختلافاً بين الأفكار الليبرالية "ما يجب أن يكون" حول طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، وما هو كائن بالفعل، لا سيما في سياقه المادي، فمن وجهة نظر الطبقة البرجوازية الناشئة، تصف الليبرالية واقعهم بلا جدال، أما من وجهة نظر طبقة العمال أو الكادحين "البروليتارليا" فإن الليبرالية لا تمثل الخيار الأمثل بالنسبة لهم، لأنها لا تمنحهم فرصة الحصول على عوامل القوة وبالتالي الوصول للسلطة. ولذلك فالأيديولوجية الليبرالية تُشرع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وكذا الممارسات التي تتسم بعدم الملاءمة. ومن هنا جاء الانتقاد الأساسي للفكر الليبرالي وهو: "أن الليبرالية لا تصف "واقع" الطبيعة الإنسانية ولا المجتمع، بل إنها تعكس وجهة نظر الطبقة "المسيطرة" من المجتمع وهي البرجوازية. لقد مثلت الليبرالية الأيديولوجية "المسيطرة" في المجتمعات الرأسمالية (Steans,2010:104).

إن السمة التي ميزت الجهد النظري للماركسية، هي ربط الثورة بتغيير أنماط الملكية السائدة في المجتمع، ولآليات النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة والاستغلال وغيرهما. على أن التنظير الماركسي للتحول "الثوري" لم يقتصر على المجتمعات الوطنية فحسب، وإنما امتد إلى التنظير للنظام العالمي كذلك، وكيف ترتبط هذه الوحدات السياسية القومية ببعضها من خلال روابط التجارة وانتقال رؤوس الأموال والحروب والاحتلال، وهو ما يتجلى في نظرية لينين حول الامبريالية، والتي ربط فيها بين التوسع الامبريالي وآخر مراحل تطور الرأسمالية، حيث يوجب نمط مراكمة رأس المال في مرحلة ما على المجتمعات الرأسمالية البحث عن أسواق في الخارج، وعن مصادر للحصول على مواد خام رخيصة، ومن هنا يأتي الاستعمار وتأتي الامبريالية كنظام عالمي. وقد كان هذا الربط بين استخدام إطار "النظام" للتنظير وتفسير العالم أساساً لكثير من النظريات الأكاديمية في القرن العشرين، فيما يعرف بالعالم الثالث أو العالم النامي، ويقصد به الدول المستعمَرة التي كانت تسعى للتحرر من ربقة الاستعمار. ففي كتابات تروتسكي، نلاحظ تعقيداً يجمع بين تطور المجتمعات غير الصناعية، ودورها في الاقتصاد الامبريالي، حيث لم تعد النظرة تتمثل في أن الصين والهند ومصر المستعمرة هي مجتمعات تقليدية في طريقها للحداثة، من الزراعة إلى التصنيع، وإنما رؤية أن وضع هذه المجتمعات اقتصادياً – كبلاد متخلفة تقوم على إنتاج المواد الخام الرخيصة لصالح المستعمِر – جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي (عادلي،6:2013).

لقد أكملت "مدرسة فرانكفورت" عمل كارل ماركس وتحليله للرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي، لقد جمع دارسو فرانكفورت بين عمل ماركس ورأيه في الرأسمالية مع الخواص "العقلانية" للعالم الحديث ومتغيراته المعاصرة. وحاول أنصار مدرسة فرانكفورت تحليل الواقع الرأسمالي وشرح سبب فشل "العمال" في الثورة على الرأسمالية في محاولة منهم لتفسير استمرار الرأسمالية وعدم وقوع الأزمة "في المرحلة التي وضعها ماركس"، وعزوا ذلك إلى الدور الرئيسي الذي لعبه نظام التعليم Education system وأجهزة الإعلام في دعم الرأسمالية، وكذا بعض المؤسسات مثل الشرطة التي كانت تضرب بيد من حديد على كل محاولة للتمرد ضد السلطة أو الملكية الخاصة. ومن هنا أكد أنصار المدرسة النقدية أنه في الوقت الذي تعتبر فيه المنظمات الاقتصادية مهمة للمجتمع، فإن المؤسسات الاجتماعية الأخرى تلعب دوراً حيوياً في دعم الرأسمالية من خلال نظام التعليم والإعلام مثلاً، نجد أن الناس "تتعلم" قبول حقائق الواقع دون أن يلاحظوا عدم ملاءمة هذا الواقع لهم ودون ملاحظة المعاناة التي يتعرضون لها جراء ذلك. ومن هنا فقد لاحظ أنصار مدرسة فرانكفورت التغيرات المصاحبة لتطور الاقتصاد الرأسمالي في القرن العشرين في طبقة العمال، فعلى سبيل المثال، نجد أن هناك فرقاً بين العمال و العاطلين الذين كانوا نتاج الثلاثينيات – هؤلاء العاطلون لم يكن لديهم ما يخسرونه – على عكس العمال – وبالتالي فهم أكثر قابلية للمخاطرة وتنظيم ثورة – ولكنهم من جهة أخرى كانوا "أقل وعياً" بوجودهم وذاتيتهم، وبالتالي هناك عنصر هام وبعد جوهري هو "إدراك" الجماعة لذاتيتها ووجودها (Steans,2010:110-113).

ومن هنا تهتم المدرسة النقدية بتحديد مصادر اللامساواة البنيوية Structural inequality المتأصلة في النسق الدولي بالإضافة إلى أنجح الطرق والأساليب التي تمكن من تخطي هذه المشكلة. ويتميز مفكرو النقدية بميزتين اثنتين، **الأولى:** أنهم يؤكدون على أن النظرية Theory والممارسة Practice، لا ينفصلان وأن الواقع ما هو إلا فكر وفعل thought & action. **الثانية:** أنهم لا يعولون على الأنماط الدولية التي تتقيد بالعلاقات المنظمة بين الدول، لا سيما إذا كانت تلك الأنماط ترتكز إلى إمكانات القوى العظمى Great Powers وبذلك فهم يؤمنون بأن الواقعية والليبرالية تعملان في ضوء مبدأ توزيع القوة والثروة ويرون أنه لابد من نقد الذات والظروف التاريخية التي كانت من وراء حالة اللامساواة وكذا العوامل المادية والأيديولوجية التي تجذر هذه الحالة وتمنحها الاستمرارية، وكذا أشكال النسق المحتملة التي يمكن أن تجعل العالم يتمتع بقدر أكبر من العدالة. وفي سبيل ذلك يعمل

دارسو النقدية على إيجاد المصالح الاجتماعية التحريرية التي من شأنها تحقيق "الحاجات الإنسانية Human needs" على المستوى "العالمي"، وذلك من خلال الكشف عن العلاقة المعقدة بين حالة "الفوضى" من جهة والهيراركية الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية. ويرون أن التفريق السياسي الصارم بين "الدول" والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية" لابد أن ينتهي. لقد طور منظور المدرسة النقدية رؤيتهم لتشمل العلاقات الدولية وقوى العمل على مستوى المجتمع العالمي "global society" وهم يؤمنون "بالحركات الاجتماعية الجديدة" المنبعثة من ثورة البروليتاريا "الطبقة العاملة عبر العالم كله"(Griffiths,2009:161) حيث إن مفهوم الطبقة الذي يشكل بديلاً لمفهوم المجتمع السياسي التقليدي، لاسيما أنها– أي الطبقة العاملة– تشجع على التحرير. وعليه تعمل النظرية النقدية على البدء بالتفكير في المجتمع السياسي، فالبعد **الأول** يعني النقد الفلسفي للدولة والقيم السياسية والاجتماعية القائمة. والبعد **الثاني** يتصل بتقديم تفسير لتاريخ وتطور المجتمعات من الناحيتين الاجتماعية والسياسية حتى الوصول إلى الوضع الراهن. ويعنى البعد **الثالث** بالتطبيق، أي إيجاد الإمكانات والاعتبارات العملية لإعادة صياغة العلاقات "بين الطبقات الاجتماعية" على أسس أكثر عدالة وتحررية. وهذا يعني تركيز النظرية النقدية على الأسس القيمية للحياة السياسية.

ومن هنا تركز النظرية النقدية على نظرة لينكليتر Linklater إلى تقاليد "التنوير" كما تتأثر بفكرة كانط، حيث ترتبط الحرب عنده بتقسيم الجنس البشري إلى وحدات سياسية منفصلة "الدول" حيث تهتم بمصالحها الذاتية. كما تتأثر بفكر روسو الذي انتقد فكرة انضمام الأفراد لمجتمعات معينة بما يجعلهم بالضرورة أعداء لبقية الإنسانية، وكذا بفكر ماركس الذي وضح التناقض بين المصالح العامة والخاصة في الدول الحديثة، بما يوجِد الشعور بالتحدي في المجتمع (Griffiths,2009:257).

ورغم أن الدولة كانت موضوعاً مركزياً في دراسة العلاقات الدولية، إلا أنه لم تكن هناك سوى محاولة محدودة لتفسير الطرق المتغيرة التي تحدد بها الدول المبادئ التي تربطها ببقية العالم، من خلال دمج المواطنين في مجتمع واحد. ويشترك تركيز لينكليتر Linklater على الطبيعة المتغيرة للروابط الاجتماعية مع تركيز كوكس Cox على العلاقات المتغيرة بين الدول والمجتمع المدني في كثير من المظاهر. ويرى كوكس، أن مفتاح فهم العلاقات الدولية يتمثل في بحث العلاقة بين "الدولة والمجتمع"، وبالتالي يقود ذلك إلى إدراك أن الدولة ككيان اجتماعي، تأخذ أشكالاً مختلفة، ليس في العصور التاريخية فقط ولكن في نفس الحقبة أيضاً. (Griffiths,2009:262) فقد قدم كوكس اختباراً

للعلاقة بين القوى المادية Material Forces، والإنتاج والأفكار والمؤسسات – وبالتحديد التاريخية منها – في العلاقات الدولية. لقد كان فرضه الأساسي يكمن في أن "قوى الإنتاج تخلق أساساً مادياً للعلاقات الاجتماعية، فتتولد إمكانية ممارسة القوة في المؤسسات، ولكن علاقة القوة بالإنتاج هي علاقة جدلية. والقوة بدورها تحدد كيف يكون "الإنتاج" وكيف يتم "تنظيمه". وأجرى مسحاً لتطور النسق الدولي والقيود المفروضة عليه، لاسيما القيود الاقتصادية العالمية في سبيل الكشف عن نمط العلاقات الاجتماعية الناتجة عن ذلك. ومن ثم ألقى الضوء على الأزمة الاقتصادية العالمية 1973–1974. (Griffiths,2009:167).

لقد اهتم كوكس في معظم كتاباته ببزوغ وانهيار النظم العالمية المهيمنة Hegemonic World Orders وفرق بين ثلاث بنى للنظم العالمية الناجحة:

- الليبرالية الاقتصادية الدولية "1789 – 1873".
- عصر الامبريالية "1873 – 1945" .
- النظام العالمي الليبرالي الجديد "وما بعد 1945" .

ومن الجدير بالذكر أن كتابات كوكس أنما تعد امتداداً لكتابات الكاتب الإيطالي الشهير أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci لقد سلط جرامشي الضوء على أهمية العامل الأيديولوجي في توضيح "حكم الطبقة" class rule عند دراسة النسق الدولي وإحداث التغير الاجتماعي فقال إن الجماعات المسيطرة كانت تفرض شرعية حكمها من خلال إقناع الشعوب بأنها عادلة وخيرة. وأكد على أن إحداث التغيير فلابد من تبديل "تغيير" وعي الشعوب بمعنى أنه لربح المعركة ضد الرأسمالية الاقتصادية لابد من تطوير مجموعة بديلة من "القيم" والمفاهيم، التي من شأنها تبديل الواقع الاجتماعي .(Steans,2010:113)

ويرى جرامشي أن سيطرة المجتمعات الرأسمالية على النسق الدولي والنظرة الرأسمالية للنظام العالمي إنما يأتي من استمرار العمل بأنماط معينة من العلاقة بين القوى المادية من جهة والأفكار المؤسسية من جهة أخرى على المستوى "العالمي". لقد حرص جرامشي على توضيح الطبيعة المعقدة Complex nature للعلاقة بين البنية والبيئة الكلية Structure and super structure وهو أمر لا يمكن اختزاله في انعكاسات الظروف الاقتصادية فقط "باعتبارها بنية جزئية". فالأفكار حول هذه البنية لابد أن يكون لها اعتبار. ولقد تحدى فكرة اعتبار الدولة هي الشكل الأوحد "للطبقة"، وأنها أداة القهر

في يد الطبقة الحاكمة أو المسيطرة ولكنه يصر على أهمية الدور التعليمي educative role للدولة، وأهمية هذا الدور في صياغة وتشكيل التحالفات التي تحظى بدعم الطبقات الاجتماعية المختلفة وبالتالي دورها في تقديم قيادة "ثقافية" و "أخلاقية". وبالرغم من أن البنية الاقتصادية لها دور "يحتم هذا التسلسل" في العلاقات؛ إلا أن جرامشي قد منح اهتماماً متزايداً لأثر السلوك الصراعي في سبيل الوصول "للقيادة" Leadership عن طريق العديد من المواقع والمؤسسات (Griffiths,2009:167).

ومن هنا فإن فكرة الهيمنة على المستوى العالمي hegemony لدى كل من كوكس وجرامشي، ليست مسألة سيطرة مادية أو عسكرية "مثل الواقعية"، وليست الرغبة في الخير العام "public good" مثل الليبرالية الجديدة المؤسسية ولكنها مسألة الوحدة بين القوى المادية الموضوعية والأفكار السياسية الأخلاقية، وكذا الوحدة بين البنية والبنية الكلية Structure & super structure، حيث ترتكز علاقات القوة على "الإنتاج" كعامل مادي و"الأيديولوجية" المصاحبة لها كعامل ثقافي والتي يجمع عليها كل من الجماعات القوية "المسيطرة" والأقل قوة.(Griffiths,2009:167) ومن هنا فإن تغيير الأيديولوجية هو مفتاح الحل.

وهكذا يرفض جرامشي الحتمية الاقتصادية لماركس "حيث هي ظاهرة فرعية وليست أساس كل شيء"، ويستبدلها بالصراع الفكري والأيديولوجي ويراها بؤرة الصراع. ومن خلال منح جرامشي الأولوية للثقافة والأيديولوجية كمظاهر محددة للصراع السياسي، فإنه يرى أن "الطبقة" قد لا تعي مصالحها الحقيقية، الأمر الذي أدى إلى بنية دولية معقدة ومن هنا يتوجب التغيير (Rupert,2010:66).

نظرية حل المشكلات والنظرية النقدية

لقد اعتبر روبرت كوكس وكذا هوركايمر أن النظريات الوضعية هي بمثابة نظريات "حل المشكلات" "Problem Solving" حيث تأخذ هذه النظريات علاقات القوة باعتبارها "معطى"، وبالتالي فهي توصي بالتعامل مع القوى الدولية العظمى وليس ضدها، وبذلك يتحقق الاستقرار في البنية الدولية القائمة. بحيث يتم الحفاظ على نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية. وبهذا تحافظ النظريات الوضعية على الوضع الراهن. أما النظرية النقدية فتؤكد على ضرورة نقد العمليات الإدراكية والقيم الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية وتحاول الكشف عن طبيعة تلك العلاقات، وبحسب كلمات ريتشارد آشلي "فإن المعرفة إنما تتشكل لتعكس المصالح"، ومن هنا جاءت النظرية النقدية لتؤكد على ضرورة الوعي بالمصالح والقيم التي تتسبب في نشأة النظرية.(Devetak,2001:126) وذلك في سبيل الوصول إلى

التحرر من القيود البنيوية المفروضة على الطبقة الاجتماعية، أن النظرية النقدية بذلك لا تنتمي إلى زمرة نظريات حل المشكلات لأنها تحاول قلب الوضع الراهن وليس التعامل معه.

وتهتم النظرية النقدية بتطوير المؤسسات المناسبة في السياسة الدولية بحيث تكون المفاوضة أمراً ممكناً، وبالتالي يدار الصراع السياسي بالإجماع consensus وليس بالقوة power. ولقد انتقد هابرماس المداخل الوضعية في العلوم الاجتماعية. (Griffiths,2009:190,191) لأنه يؤكد على أن "المعرفة knowledge" متجذرة في التحكم الاجتماعي "social control". ويرى أنصار النظرية النقدية أن المعرفة تكمن في الاستقلال الإنساني "التحرر"، وعليه يقول ريتشارد آشلي (Rupert,2010:168) أن هناك أنواعاً مختلفة من المعرفة:

- المعرفة التي تخدم المصالح في فهم وكذا التحكم في الطبيعة والمجتمع.
- المعرفة التي تنبع من المصالح العملية practical internet في فهم وضع النظام الاجتماعي السائد في المجتمعات.
- المعرفة التي تولد من استقلال المصالح الإنسانية عن القيود الاجتماعية غير المهمة.

ومن هنا أكمل لينكليتر عمل هابرماس، واقترح ترتيبات مؤسسية جديدة تمكن من إجراء الحوار وبقدر أقل من "القمع" والعنف. ولقد انتقد هابرماس آراء ماركس وتحليله للواقع وقال إن الأخير فشل في الانتباه إلى أهمية "الاتصال" "Communication" في تشكيل وصياغة الإدراك وتطوير عملية فهم الذات والآخر في علاقة الفرد بغيره (Steans,2010:113,114).

يرى كوكس أن الاختلاف بين نظريات حل المشكلات والنظرية النقدية لا يعنى إقصاء أحدهما الآخر. وأن النظرية النقدية بذلك لا تغني عن نظريات حل المشكلات. إن نظريات حل المشكلات تأخذ العالم كما هو وتركز على تصحيح خلل وظيفي معين. أما النظرية النقدية فتهتم بكيفية تغيير هذا العالم بكل ما فيه من ظروف ومشكلات تأخذها نظريات حل المشكلات على أنها معطى، لأن الأخيرة تأخذ علاقات القوة الموجودة باعتبارها معطى. وما تفعله النظرية النقدية هو إثارة السؤال حول هذه الظروف البنيوية structural conditions التي تضع الفروض الأساسية لنظريات حل المشكلات، مثل لماذا وكيف تخدم هذه النظرية ؟ إنها تنظر إلى الحقائق التي تقدمها نظريات حل المشكلات "من الداخل" حيث تختبر علاقات القوة لدى الفاعلين. لذلك فالنظرية النقدية تضع النظام العالمي في إطار تاريخي من خلال الكشف عن أسباب نظريات حل المشكلات في مثل هذا

النظام وبماذا تخدمه. وبالكشف عن النظام العالمي القائم، فإن ذلك يساعد في التفكير في نظام عالمي مختلف. أن نظرية حل المشكلات تقدم توصيات لمن هم في مراكز القوة. أما النقدية فتفعل العكس (Schouten,2010).

وتتمثل الفروض الأساسية للنظرية النقدية في:

1- أن الطبيعة البشرية لا يمكن أن تكون ثابتة أو جامدة، ولكنها تتشكل وفق الظروف الاجتماعية المعاصرة.

2- أن ظروف السياسة الدولية تتشكل وفق الصراعات التاريخية بين القوى الاجتماعية المختلفة.

3- أن الأفراد يمكن أن يكونوا جماعات متميزة، لها مصالح محددة وخاصة.

4- بغض النظر عن الاختلاف في الأصل أو العرق أو النوع أو الطبقة، كل الأطراف تحاول تحقيق هدفها في الاستقلال أو التحرر، وبالتالي فإن النظرية النقدية صالحة في جميع هذه الأحوال.

5- هناك أنواع مختلفة من المعرفة knowledge، وتهتم النظريات الوضعية بمعرفة تفيد "حل المشكلات problem solving" . أما النظرية النقدية فالمعرفة لديها تهدف للوصول إلى "الاستقلال" أو التحرر.

6- أن جوهر الاستقلال هو تحقيق الحوار من خلال التواصل والاتصال بالآخر وأخذ مصالحه في الاعتبار وليس الوصول إلى قوة أكبر أو وضع أقوى.(Schouten,2010)

لقد وضع كوكس خصائص للنظرية النقدية تميزها عما سواها من نظريات، هذه الخصائص هي:

1- أنها تبتعد عن "النظام" الحالي، وتسأل عن كيفية حدوث هذا النظام، وهي بذلك نظرية "انعكاسية" حيث يكون "حل المشكلات" بالنسبة لها بمثابة المعطى.

2- أنها تأخذ المركب السياسي والاجتماعي كوحدة واحدة وتهدف لفهم عملية التغير في كل من: الكل والأجزاء المكونة له.

3- هي نظرية في التاريخ، أي فهم التاريخ كعملية تغير وتحول مستمر.

4- هي نظرية تثير التساؤل حول نشأة وشرعية المؤسسات السياسية والاجتماعية وكيف يتغير كل منها، وما هي العناصر المؤثرة تاريخياً.

5- تحتوي النقدية نظريات حل المشكلات، وتهتم بكل من المصالح المعرفية المدركة ومبرراتها في ضوء تغير المادة التي تسعى لفهمها.

6- تحتوي العنصر النمطي اليوتوبي في سبيل الوصول إلى نظام اجتماعي وسياسي يختلف عن النظام المعطى، كما تهتم أيضاً بالقيود الموجودة في نظام عالمي بديل من خلال عملية تاريخية: أي إمكانية وجود "تحول" في النظام المعطى ولكنه أيضاً مقيد بالقوى التاريخية التي خلقت هذا النظام.

7- هذه النظرية هي دليل للفعل الاستراتيجي، لإحلال نظام بديل. (Hoffman,1989:62)

وخلاصة القول إن النظرية النقدية اختلفت عن النظريات التقليدية في عدد من الفروض، بل لقد صنف البعض النظريات التقليدية على اعتبارها نظريات حل المشكلات في مواجهة النظرية النقدية. لقد بدأت النقدية من حيث انتهى كارل ماركس، ولكن أنصار مدرسة فرانكفورت قد أضافوا إليها وعززوا فروضها من خلال قراءاتهم لكتابات أنطونيو جرامشي الذي أضاف بدوره البعد الأيديولوجي إلى الماركسية. فكان للنظرية النقدية بذلك ركنين رئيسيين هما: ركن مادي وركن معنوي "أيديولوجي".

المبحث الثاني

التعريف بمشكلة الفاعل البنية في العلاقات الدولية

من المعلوم أن مشكلة الفاعل – البنية هي من أكثر الموضوعات التي حظيت بنصيب وافر من الجدل في العلاقات الدولية. فما أكثر الكتابات التي نجدها تناقش هذه المشكلة أو تحاول إيجاد حل لها للوصول إلى القول الفصل في هذا المجال. إلا أنه من الجدير بالذكر أن هذه الكتابات – على كثرتها – لم تستطع الوصول إلى حل شافٍ لهذا الموضوع. وعلة ذلك اختلاف الباحثين – بسبب اختلاف مشاربهم – على الأسس النظرية التي يرتكز إليها كل منهم عند محاولة تحليل هذه المشكلة، فنجد البداية عند علماء الاجتماع، الذين كان لهم قصب السبق في خوض هذا المجال واستحداثه بل وإثرائه، ثم انتقال هذه الموضوعات إلى مجال العلاقات الدولية. ومن هنا جاء الاختلاف والتنوع الذي كان من شأنه إثراء هذا النوع من فروع العلوم الاجتماعية.

وتهتم هذه الدراسة بموقف النظرية النقدية من مشكلة الفاعل البنية، وذلك على اعتبار أن هذه المشكلة قد حظيت بالبحث والتحليل في إطار النظرية الاجتماعية من ناحية وفي العلاقات الدولية من ناحية أخرى، وذلك في إطار كل من النظرية الواقعية "الواقعية العلمية" وكذا البنائية. أما النظرية النقدية فلم تنشغل بمناقشة هذه المشكلة وبالتالي لم تحدد فروضها الأساسية هوية الفاعل وخصائصه أو صور البنية وخصائصها. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لمحاولة الكشف عن هوية الفاعل وصورة البنية في النظرية النقدية. وعليه يتعين علينا البدء بتعريف كل من الفاعل والبنية في العلاقات الدولية، وذلك في سبيل الوصول إلى أقرب تصور ممكن لهوية الفاعل وماهية البنية في المدرسة النقدية. يعقب ذلك التعريف بمشكلة الفاعل البنية في العلاقات الدولية.

أولاً: تعريف الفاعل في العلاقات الدولية

يعرف الفاعل في العلاقات الدولية على أنه أحد أعضاء البنية الذي يتمتع بالخصائص التالية: (منصور، 1997 :62)

(1) أن تكون لهذا العضو ذاتية متميزة.

(2) القدرة على اتخاذ القرار بحرية.

(3) التفاعل مع الأعضاء الآخرين والقدرة على التأثير في أفعالهم.

(4) أن تتحقق له الاستمرارية لمدة زمنية كافية.

ويرى مارتن وايت Martin Wight أنه إذا لم تعتبر الدولة فاعلاً، فإن النظرية الدولية سوف تقتصر على مجال النظرية السياسية فقط لا غير. أي أنه بدون دراسة هذه الفكرة فإن الفرق بين العلاقات الدولية والنظرية السياسية يتلاشى. (Wight,2006:178) ومن هنا يتعين من وجهة نظره اعتبار الدولة بمثابة الفاعل في السياسة الدولية.

ويعرف معجم أكسفورد الفاعل على أنه كل من يستخدم القوة أو كل من له تأثير، ويعرف جيدينز الفاعل على أنه من له القدرة على الفعل. (Royo,2012) في حين يعرف معجم ميريام وبستر الفاعلية على اعتبارها: إمكانية وظروف وحالة الفعل أو ممارسة القوة، أو هي شخص أو شيء يمارس القوة أو يحقق الهدف. ومن هنا يتضح من التعريفات السابقة أنه يشترط توفر القوة للفاعلين حتى يُعتبروا كذلك وحتى يتمكنوا من التأثير في النتائج. (Fridmann&Starr,1997:18) أما أونف فيقول إن الفاعلين لديهم أهداف في أذهانهم وهم يبذلون جهدهم لتحقيق أهدافهم في حدود الموارد المتاحة لهم في بيئتهم.(Zehfuss,2010:20) في حين تعرف فينمور Finnemore الفاعلين فتشمل – من وجهة نظرها – المنظمات الدولية التي قد تساهم في وضع الأنماط الدولية.(Hobson,2000:150)

لقد عرف مورجانثو الفاعلية من منظور واقعي، وهو في جوهره تعريف يعتمد على ممارسة القوة، أو الكيان الذي يمارس القوة من وجهة النظر الواقعية هي الدولة – ومن هنا فالفاعلية هي الدولة – لقد اعتبر مورجانثو الدولة القومية بمثابة المرجع ووحدة التحليل للسياسة الدولية المعاصرة. ولقد وسع البعض من دائرة تعريف الفاعلية مثل رينهولد نيبور Reinhold Niebuhr الذي أدخل المؤسسات الحكومية إلى التعريف على اعتبار أن سلطة الحكومة تأتي من درجة التماسك القومي، وقال إن الحكومة هي التي تتحكم في القوة وليس الشعب أو الدولة، وبكلمة أخرى، فإن الناس على اختلاف ثقافاتهم ودينهم ولغاتهم يشكلون الدولة، ومن هنا فالدولة هي كيان معنوي مصطنع، في حين أن الحكومة هي الواقع، ومن هنا صح اعتبار الحكومة بمثابة الفاعل في العلاقات الدولية.(Royo,2012) ويعرف أونف الفاعلية باعتبارها مكانة اجتماعية، ولا يشترط أن يكون الفاعلون أفراداً ليكونوا قادرين على الفعل فالبشر والفاعلون ليسوا سواء على حد قوله. (Onuf,1998:72)

ولقد عرف كل من ستار وفريدمان Starr & Friedman الفاعلية من خلال تحديد العوامل التي تجعل من الفاعل فاعلاً ، فأكدا أن الفاعل هو كيان يتمتع بـ (1) القوة. (2) الوعي والإدراك.

(3) توفر البدائل التي يتم اختيار أحدها وفق رغبات صانع القرار والخطوات التقليدية لصنع القرار. (Fridman&Starr,1997:32)

ويستطيع الناس كفاعلين جعل الآخرين فاعلين أيضاً من خلال منحهم الفرصة للتصرف وفق أسبابهم الخاصة. الفاعلون يستطيعون القيام بذلك فرادى أو جماعات، والفاعلون – الآخرون – أيضاً قد يكونوا أفراداً أو جماعات يتصرفون وفق الفاعلين الأولين، وعندما يتصرف الفاعلون جماعياً فإنهم يتحولون إلى فاعل فرد، والفاعلية دائماً محدودة، لأن الفاعلين ليسوا أحراراً للتصرف بشكل مطلق.(Fridman&Starr,1997:64) ويقول أونف: لا يشترط أن يكون الفاعلون هم الكيانات البشرية الفردية (الأفراد) ليكونوا قادرين على التصرف والفعل مع الآخرين، فالأفراد والفاعلون لا ترادف تام بينهما، فالفاعلية هي حالة اجتماعية agency is a social condition. (Onuf,1998:60)

ثانياً: تعريف البنية في العلاقات الدولية

يرى والتز أنه إذا رغبنا في التمييز بين النسق السياسي الدولي وبين غيره من الأنساق الدولية (الاقتصادية أو الثقافية أو غيرها) وإذا رغبنا في التمييز بين قوى المستوى النسقي عن مستوى الوحدة، فإن ذلك يتطلب الإلمام بكيفية نشأة البنى السياسية Political Structures وكيف تتأثر أو ما الذي يؤثر فيها، وكذلك كيف تؤثر على وحدات البنية، ما الذي يدخل بين تفاعل الوحدات ونتائج تفاعلها؟ وليجيب على هذا السؤال فإنه يبحث في مفهوم البنية الاجتماعية، ومن ثم يعرف البنية باعتبارها مفهوم سياسي داخلي ودولي، وحيث يتكون النسق من بنية ووحدات متفاعلة فيما بينها، وبالتالي يرى أن تعريف البنية لابد أن يتم دون الالتباس مع – أو الخلط بين – وحداتها المتفاعلة وسلوك هذه الوحدات، فيرى البنية على أنها: (1) مبادئ منظمة Ordering principles. (2) وحدات متميزة Character of units. (3) توزيع الإمكانات Disribution of capabilitie (4) العنف في الداخل وفي الخارج Violence at home and abroad وهذه النقطة الأخيرة وضعها والتز تحت عنوان البنى الفوضوية وميزان القوة.(Waltz,2000:7) لقد فسر والتز Waltz البيئة الدولية من منظور السوق market حيث يرى أنهما متشابهان في البنية، مع الاعتراف بأن السوق ليس نظاماً وليس فاعلاً بأي حال من الأحوال. (Onuf,1998:214) ما فعله والتز من خلال الواقعية الجديدة neorealism أو الواقعية البنيوية structural realism هو خلق حركة المابعدية creation of post

movement. (Kubalkuva,1998:35) التي استخدمها من تلاه من مفكرين وصولاً إلى الاتجاه البنائي في العلاقات الدولية.

أما أونف فيقول إن الفاعلين يتصرفون وفق مؤسسات institutions لديها قواعد مستقرة وممارسات مترابطة، ولكن في نفس الوقت نجد أن الفاعلين يعملون بشكل جماعي على تغيير هذه القواعد، ولكن ليس باختيارهم بل من خلال الفعل ذي النتائج غير المقصودة، وبذلك تُشكل كل من القواعد والمؤسسات والنتائج غير المقصودة أنماطاً مستقرة تسمى: البنى. (Zehfuss,2010:20)

وتعرف البنية على اعتبارها جمع من كيانات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بصورة متكررة ووفقاً لعمليات منتظمة. أو هي جمع من الدول التي تتفاعل مع بعضها ومع بقية الوحدات من الفاعلين الدوليين. (منصور، 1997 :59) ويضع البعض تعريفات أخرى للبنية نذكر منها:

1- البنية هي السلوك المستقر والمتواتر عبر الزمن.

2- هي قانون مثل الانتظامات التي تحكم السلوك في الحياة الاجتماعية.

3- القواعد الجماعية والمصادر التي تبني السلوك.

4- أنساق من العلاقات البشرية في المواقف الاجتماعية.

5- ويضيف وايت على هذه التعريفات تعريفه الخاص فيعرف البنية على أنها شكل العلاقات الذي ينشئ ويعرف خصائص العناصر. (Wight,2006:127)

وبناءً عليه، نخلص إلى أن لكل من الفاعل والبنية تعريفات عديدة في مجال العلاقات الدولية، فالفاعل – ولو اُختلِف على تعريفه – إلا أنه يشكل لبنة الأساس ووحدة البناء في العلاقات الدولية. أما البنية فقد انقسم كتاب العلاقات الدولية بين من اعتبرها متمثلة في الصورة المادية، ومن أضاف إليها البعد المعنوي غير المادي.

المبحث الثالث

الفاعل – البنية في النظرية النقدية

تبدأ النظرية النقدية من إثارة التساؤل عن صورة الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة وذلك من خلال دراسة المجتمع المعاصر وفهم التطور التاريخي والاجتماعي الذي أدى بنا إلى اللحظة الراهنة. وذلك كله في سبيل تتبع تناقضات المجتمع المعاصر بهدف تحرير المجتمع من كافة صور السيطرة. (ديفيتاك،2012:233)

وبذلك نستنتج أن للنظرية النقدية فاعلاً وبنية، كيف لا وهي إحدى نظريات العلاقات الدولية. ولكن التساؤل هنا أنما يتمحور حول هوية هذا الفاعل في النظرية النقدية وكذا البنية المسيطرة على هذا الفاعل أو لنقل التي يعمل في إطارها هذا الفاعل.

إن المدقق في النظرية النقدية، يلاحظ أنها نظرية بنيوية بامتياز. وعلة ذلك أن النظرية النقدية تبدأ بدراسة البنية الراهنة وخصائصها وذلك للوصول إلى الفاعلين في إطار تلك البنية. وتهتم كما سبقت الإشارة بالطبقة الاجتماعية التي يقع عليها "ظلم أو غبن" من نوع ما، وتهدف النظرية بذلك إلى تحرير هذه الطبقة وتحث فروضها على قلب الوضع الراهن، بمعنى تغيير البنية المعاصرة. وعليه نناقش فيما يلى مشكلة الفاعل – البنية في النظرية النقدية.

أولاً: الفاعل في النظرية النقدية

تأخذ النظرية النقدية وحدة التحليل من النظرية الماركسية التي أكدت على "الطبقة الاجتماعية"، مع الأخذ في الاعتبار أن الماركسية نظرية على مستوى الدولة وأن النقدية هي نظرية ذات مستوى دولي، لأن الأخيرة تعمم مسألة الطبقة وتخرج بها إلى الحيز الدولي. وهذا يعني أن مفهوم الطبقة الاجتماعية في النقدية ينسحب بدوره إلى المستوى الدولي في التحليل.

ومن الجدير بالذكر أن مدرسة فرانكفورت قد أقرت بوجود فرق بين طبقة العمال وطبقة المتبطلين في إطار الرأسمالية، هؤلاء المتبطلون هم الأقرب للثورة وتغيير الوضع الراهن لأنهم الفئة الأكثر معاناة – بل أنهم يفوقون في معاناتهم طبقة العمال التي ستتحول إلى طبقة المتبطلين في وقت ما – وهكذا فإن وجود هذا الفرق بين "الطبقتين" إنما يعوزه عنصر "الإدراك"، فالفئتان لا تدركا وجودهما لأنهما أقل وعياً بذاتيتهما، وبالتالي هناك بعد هام في تحديد الفاعل في النظرية النقدية وهو عنصر

الإدراك. (Steans,2010:110)

وبالمضي قدماً في النظرية النقدية، نجد أن ما يجرى على الطبقة الاجتماعية داخل الدولة "المجتمع" ينسحب إلى المستوى الدولي كما أسلفنا. بمعنى أن الطبقة الاجتماعية هنا يمكن أن تكون مجموعة من الدول التي تشكل بذاتها طبقة اجتماعية ما. ولتوضيح هذه الفكرة نسوق ما ورد كتابات تروتسكي التي تبرر حتمية عدم تطور المجتمعات غير الصناعية، بسبب دورها في الاقتصاد العالمي، ففي وقت ما لا تكون النظرة لدول كالصين والهند ومصر المستعمرة باعتبارها دولاً في سبيلها للحداثة، من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، بل يتعين على هذه المجتمعات البقاء بوضع اقتصادي متدن في دور ينحصر في إنتاج المواد الخام الرخيصة لصالح الدول ذات الاقتصاد الصناعي، وهذا كله للإبقاء على نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي (عادلي،6:2013)

وبذلك، تشكل دول مثل مصر والهند والصين، طبقة اجتماعية من وجهة نظر نقدية. أما الدول الرأسمالية فهي الطبقة الاجتماعية المضادة على غرار ما هو معلوم في النظرية الماركسية. وبذلك يمكن اعتبار الطبقة الاجتماعية – وهي وحدة التحليل لدى النقدية – بمثابة الفاعل الدولي في النظرية النقدية.

وتهدف النظرية النقدية إلى فهم صورة المجتمع في سبيل الوصول إلى طبيعة "القيود العالمية" أو العقبات التي تواجه الطبقة الاجتماعية الأدنى بهدف إزالة هذه القيود. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إدراك هذه الطبقة لذاتيتها من جهة وللحاجة إلى إزالة هذه القيود من جهة أخرى. وأنه لابد من إنهاء الفروق بين الدول والطبقات الاجتماعية وعلى ذلك فإن الطبقة الاجتماعية هنا هي على مستوى النسق* الدولي ككل (ديفيتاك،256:2012) .

نخلص مما سبق أن الفاعل في النظرية النقدية يتسم بالخصائص التالية:

1- الفاعل هو الطبقة الاجتماعية سواء أكان ذلك داخل المجتمع كالماركسية أو على المستوى الدولي، وهو ما تؤكده النقدية. وبالتالي فإن الفاعل في النقدية ليس الدولة بالضرورة.

2- الإدراك هو عنصر هام في تحديد الفاعل في النقدية، فطالما كان الفاعل – الطبقة

* تجدر الإشارة إلى أن النقدية تستخدم مصطلح المجتمع العالمي – شأنها في ذلك شأن المدرسة الانجليزية – ولا تجد الباحثة غضاضة في ذلك حيث إن النقدية تهتم بدارسة المجتمع من حيث هو "نظام اقتصادي بالأساس" وحتى لو انسحب ذلك على المستوى الدولي فإن ذلك كله يتم في إطار "نظام اقتصادي رأسمالي عالمي" ومن هنا فإن استخدام مصطلحات مثل النظام العالمي أو المجتمع الدولي هو أمر مقبول من وجهة نظر النظرية النقدية. "الباحثة".

الاجتماعية – غير مدركة لذاتيتها، لا يمكن اعتبارها بمثابة الفاعل.

3- الوعى بالحاجة إلى التغيير وقلب الوضع الراهن والتمرد على "البنية" المعاصرة بغية تعديلها للوصول إلى مبدأ هام من مبادئ النقدية وهو مفهوم التحرر "emancipation". هذا الوعي بالتغيير هو أحد محددات الفاعل في النظرية النقدية.

ولا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى عامل اختلاف هام بين الفاعل في المدرسة النقدية وتعريف الفاعل في العلاقات الدولية. فكما سبق التوضيح فإن الفاعل في العلاقات الدولية لابد أن يتصف أو يتميز "بالقوة" أو لنقل القدرة على الفعل. وهذا – كما نلاحظ – غير وارد في النظرية النقدية. بل على العكس نجد أن الفاعل في النقدية – بوصفه الطبقة الاجتماعية – قد يتسم "بالضعف" أو "التدني في مركزه الاجتماعي". ولذلك، فإن نظرة النقدية للفاعل، تختلف في جوهرها، وفي عنصر هام عن تعريف الفاعل في مجال العلاقات الدولية.

ويمكن تفسير ذلك بأن المدرسة النقدية إنما ركزت على "الطبقة الدنيا" في سياق البنية المعاصرة لها. ولكن ذلك – يعنى ضمناً الاعتراف بوجود "طبقة اجتماعية عليا" مسيطرة وتتحكم في مقاليد الأمور، لا سيما الموارد الاقتصادية التي تفصل المجتمع – وبالتالي النسق الدولي في مرحلة لاحقة – إلى طبقتين، إحداهما مهيمنة والأخرى مهمشة.

ولذلك فإن تركيز النظرية النقدية على الطبقة الاجتماعية الدنيا يعد إضافة في مجال العلاقات الدولية. لأن المعلوم في تعريف الفاعل هو تمتعه بقدر معقول من القوة وهو الأمر الذي يتوفر لدى "الطبقة الاجتماعية المهيمنة" وباعتراف النظرية النقدية بأهمية الطبقة الاجتماعية المهمشة فإنها – ووفق فروضها الرئيسية – إنما تسعى لإكساب هذه الطبقة القدرة على الفعل، وبالتالي ترفع النقدية هذه "الطبقة الاجتماعية" إلى مستوى الفاعلين في العلاقات الدولية.

إن دعوة النقدية لتحليل الأسباب التي تؤدى إلى عدم المساواة ما هي إلا دعوة لإدراك هذه الأسباب وبالتالي إدراك الفئة الاجتماعية لذاتيتها وبالتالي الحاجة إلى التغيير أو التحرر.

وأخيراً فإنه يمكن القول بأن تركيز النقدية على الطبقة الاجتماعية الدنيا أو المهمشة لا يعني مخالفتها لتعريف الفاعل في العلاقات الدولية؛ ذلك أن الفرق لا يعدو تقسيم الفاعل في النظرية النقدية إلى فئتين اثنتين:

1– الطبقة الاجتماعية المهيمنة: وهي التي ينطبق عليها تعريف الفاعل في العلاقات الدولية

بالضرورة بسبب امتلاك هذه الطبقة للعوامل المادية المهيئة لوصفها بالقدرة على الفعل، بالإضافة إلى العوامل الثقافية المهيئة لقبولها وقبول الطبقة الدنيا لهيمنتها وسيطرتها.

2 – الطبقة الاجتماعية المهمشة: ولا ينطبق عليها تعريف الفاعل في العلاقات الدولية ولكن النظرية النقدية تضيف لهذه الفئة عوامل من شأنها "تقوية" هذه الطبقة من خلال التوصية بضرورة إدراك الطبقة لذاتيتها وضرورة تغيير وضعها الراهن. وبالتالي فإن النقدية تختلف عما سواها من النظريات في العلاقات الدولية من خلال حث و تنوير هذه الطبقة لتكون في مصاف الفاعلين ولترتقي إلى مستوى الفاعل في العلاقات الدولية.

ثانياً: البنية في النظرية النقدية

تتعامل النظرية النقدية مع البنية المعاصرة على اعتبارها نتاج الظروف التاريخية التي أنتجت هذه الصورة من صور البنى. وفي ذلك نجد أن البنية في النظرية النقدية إنما يتنازعها بعدان اثنان: البعد المادي، والبعد غير المادي "الثقافي".

فإذا كانت الماركسية قد أتت بالتفسير المادي للتاريخ، فإن "جرامشي" قد فسر سيطرة المجتمعات الرأسمالية من خلال سيطرة الأفكار وبالتالي "النظرة" للنظام العالمي، حيث إن استمرار أنماط معينة من العلاقات بين القوى المادية والأفكار والمؤسسات على المستوى العالمي يدعم من وجود – ويعيد إنتاج – هذه الصورة من البنى وبالتالي أضاف جرامشي الدور الفكري أو الأيديولوجي على البنية. (Griffiths,2009:167)

وما حرص جرامشي على توضيحه كان الطبيعة المعقدة the complex nature للعلاقة بين البنية والبنية الكلية structure & super structure، وهو أمر لا يمكن اختزاله – وفق جرامشي – في الظروف الاقتصادية فقط، على اعتبار أن الأخيرة هي بنية جزئية، أي هي جزء من كل ولا تفسر الواقع بشكل مطلق. (Griffiths,2009:167)

لقد بنى روبرت كوكس على عمل جرامشي وأتمه حين اقترح في كتابه: "Production, Power and World Order" اختباراً للقوى المادية للإنتاج، والأفكار والمؤسسات، وبالتحديد التاريخية منها في العلاقات الدولية. لقد كان الفرض الأساسي لكتابه يكمن في أن: قوى الإنتاج تخلق أساساً مادياً في العلاقات الاجتماعية، فتتولد إمكانية اختبار القوة وممارستها في المؤسسات institutions. ولكن علاقة القوة بالإنتاج هي علاقة جدلية (Griffiths,2009:167)

وهكذا ترى النظرية النقدية البنية في صورة ارتباط بين "المعرفة knowledge" "والمصالح المادية material interests".(Hoffman,1998:62) وأن هناك إضافة على النظرية الماركسية قوامها حتمية وآلية "الوعي الإنساني". ونتيجة للتغيرات في الظروف التاريخية، ترى النقدية أنه لابد من إعادة التفكير في الماركسية وأنه لابد من تطوير النظرية والبناء عليها وذلك كله ارتكازاً على رأى أحد أهم كتاب النقدية وهو هابرماس ومفهومه عن أن "المعرفة تشكل المصالح.(Hoffman,1998:64,65) وبذلك نجد أن البنية في النظرية النقدية إنما تنقسم إلى بنيتين اثنتين لا يمكن أن تقوم إحداهما إلا بقيام الأخرى. فالبنية المادية على أهميتها لا يمكن أن تستمر ويعاد إنتاجها إلا من خلال البنية الأيديولوجية التي تدعم وتؤكد هذه البنية المادية.

ويتفق كل من كوكس وكوهين أن ما فعله جرامشي هو إضافة المفهوم الأيديولوجي للهيمنة التي تحتمها العوامل المادية. أو كما يقول كوكس: "بنية من القيم والفهم لطبيعة النظام الذي يُكون نسقاً كاملاً من الدول. وهكذا قدم جرامشي أساساً اجتماعياً، وأيديولوجياً، قيمياً، وفهماً للصورة الكلية. باختصار، قدم فكرة مفادها وجود نظرة ذاتية مشتركة للنظام العالمي". (Joseph,2008:111)

ومن المعلوم أن جرامشي معروف بتصحيحه للعديد من الأشكال البنيوية والماركسية، ويؤكد على دور "الفاعلية الإنسانية human agency". ويؤكد على دور الفعل التاريخي والإرادة الإنسانية، وباعتبار جرامشي بنيوياً فقد تخطى الماركسية التقليدية ليؤكد على الذاتية المشتركة وليضيف إلى واقع السياسة عناصر: الثقافة والأيديولوجية والمعاني. (Joseph,2008:111)

إن البنى، والبنى العليا Super Structure تشكلان معاً كتلة تاريخية Historical bloc بحيث يمكن القول إن الجدل حول البنى العليا ما هو إلا انعكاس لصورة العلاقات الاجتماعية والإنتاجية. والمعنى إن الكتلة التاريخية تعنى بالعلاقات بين مجموعة من الجماعات في سياقها البنيوي. ويفسر جرامشي ذلك فيقول أن هناك ارتباطاً بين البنية "التي هي بنية الإنتاج المستمرة، والبنية العليا وهي النسق السياسي ككل، وكيف تستفيد بذلك الجماعات الاجتماعية من التطور البنيوي لبلوغ الغايات السياسية. وبالتالي يرفض جرامشي الحتمية الاقتصادية لماركس، فيرى أنها ظاهرة فرعية وليست أساس كل شيء، ويستبدلها بالصراع الفكري والأيديولوجي ويرى أنه بؤرة الصراع. (Rupert,2010:166)

وتتضح بنيوية جرامشي في رأيه القاضي بأنه من الأفضل وضع الفاعل في سياق بنيوي معين، وبالتالي نتمكن من تفسير سبب قدرة جماعات معينة من السيطرة على مجتمعاتها في المقام

الأول. هذا بدوره لا ينفي فكرة وجود "الأنشطة الذاتية المشتركة" ولكنه يؤكد على إمكانية فهمها في بنى مادية حقيقية "واقعية"، وأنه بدون هذه الخلفية المادية فمن الصعب فهم سبب اتباع ذلك السلوك أو غيره. وهذا يمنحنا مؤشراً على أنواع المصادر الاجتماعية للسلوك سواء كانت "اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو أيديولوجية" التي تبني عليها الجماعات للبدء وتأسيس موقف "الهيمنة". ومن المهم القول إنه يحتمل أن بعض الجماعات – وبسبب مكانتهم البنيوية – قد يكونوا قادرين على تحديث أو تغيير العالم الاجتماعي بسبب هيمنتهم أو لنقل مكانتهم البنيوية. وهذا يفسر السياسات التي تتبعها هذه الجماعات. وبذلك فإن هذه السياسات ترتكز إلى نوعين من التفاعلات: التفاعلات الدائمة بين الجماعات، والتفاعلات السببية "الموقفية". ويرى جرامشي أن ذلك من شأنه الوصول إلى: كيفية تحدي هذه البنية المعاصرة وذلك في سبيل تغييرها.(Joseph,2008:113,114)

نخلص مما سبق إلى أن البنية في النظرية النقدية إنما يتنازعها اتجاهان أحدهما مادي والآخر معنوي. وبذلك يمكن القول إن البنية تنقسم – وفق النقدية – إلى بنيتين اثنتين: بنية مادية وأخرى أيديولوجية. فالبنية المادية لا تختلف عن بنية النظرية الماركسية من حيث كونها ترتكز إلى العامل الاقتصادي ولكنها لا تعترف "بالحتمية" المادية التي قضت بها الماركسية، ذلك لأن النقدية تضيف بعداً آخر، أي بنية إضافية وهي البنية غير المادية، أو لنقل البنية الأيديولوجية التي تتراكم على البنية المادية فتكسبها بقاءها واستقرارها واستمرارها. الأمر الذي يصنف الفاعلين إلى فئتين اثنتين إحداهما مسيطرة والأخرى مهمشة.

المبحث الرابع

مشكلة الفاعل البنية في النظرية النقدية

كما سبق وأشرنا، فإن مشكلة الفاعل – البنية في العلاقات الدولية يتنازعها اتجاهان تحليليان: (1) مستويات التحليل في العلاقات الدولية. (2) مستويات التحليل في علم الاجتماع. كما خلصنا فيما سبق إلى بنيوية النظرية النقدية من حيث كونها تفسح مجالاً للدراسة التاريخية في سبيل الوصول إلى صورة البنية الحالية وأسباب تكونها.

لقد وضح هابرماس ثلاثة أنواع منشئة لثلاثة أنماط من المصالح، ويعد كل منها بعداً من الأبعاد المرتبطة بالوجود الاجتماعي الذي يبلور صورة النسق المعاصر، هذه المصالح هي:

(1) المصالح التقنية technical interests وهي المرتبطة بالعمل.

(2) المصالح العملية practical interest وهي المرتبطة بالتفاعل.

(3) المصالح التحريرية emancipator interests وهي المرتبطة بالقوة. (Hoffman,1998:65)

فالمصالح المدركة تقنياً: هي مصالح معرفة كأساس التحكم في موارد البيئة – وقد يشمل ذلك التحكم في البشر كأحد الموارد – وهي تقود المعرفة بالمعلومات التي تزيد من قوة التحكم و السيطرة التقنية. ويهدف هذا النوع من المصالح إلى تقديم أساس للنشاطات التي تحكمها القواعد التقنية وهذا بدوره يعزل كل ما هو اجتماعي لأنه يهتم بالعوامل المادية ويتجاهل العوامل الإنسانية. أما **المصالح المدركة عملياً:** فهي مصالح مُعرفة على اعتبار الفهم المشترك والمتبادل وهي تقدم أساس فهم الفعل في سياق التقاليد العامة المعمول بها. وبالتالي فإنها مصالح أسستها معرفة تاريخية وعلوم ثقافية وإنسانية. والمعرفة في هذا النوع من المصالح مُشكلة من الأنماط "norms" السائدة في المجتمع وتقدم أسس الفهم المشترك للمقاصد والأفعال. وبذلك نجد أن المعرفة المقصودة هنا هي: فهم المعاني في اللغة والفعل وليس مجرد ملاحظتها. فالإنسانية لها مصالح عملية مُدركة في تطوير وتحسين "الاتصال" و"التفاعل". و**المصالح المدركة تحررياً:** وهي مصالح الحفاظ على الحرية من الظروف الاجتماعية المتغيرة ومن ظروف الاتصال المختلفة الناتجة عن إعادة تقوية المصالح التقنية والعملية "وتثبيت تلك المصالح"، وهي معرفة تقود الاتجاهات النقدية، وتكمن أهميتها في الحاجة إلى رفع القيود والنظر في الماضي لنكون قادرين على إدراك وتوضيح الظروف التاريخية التي أدت بنا إلى الواقع

المعاصر. (Hoffman,1998:65)

وهكذا، نصل إلى أسباب انقسام المجتمع إلى فئتين أحدهما مسيطر، والآخر مهمش عن طريق بحث هذه الأسباب ومحاولة زيادة إدراك الفئة المهمشة بذاتيتها وبالتالي الحاجة إلى التحرر.

لقد سلط جرامشي الضوء على أهمية العامل الأيديولوجي في توضيح حكم الطبقة Class rule عند دراسة النسق الدولي ولإحداث التغيير الاجتماعي، فقال إن الجماعات المسيطرة كانت تفرض شرعية حكمها من خلال إقناع الشعوب بأنها عادلة وخيّرة. وأكد على أن إحداث التغيير يقتضى تبديل وتغيير وعى الشعوب، بمعنى أنه للتصدي للرأسمالية الاقتصادية، فلابد من تطوير مجموعة بديلة من "القيم" و"المفاهيم" التي من شأنها تبديل الواقع الاجتماعي. ويرى جرامشي أن سيطرة المجتمعات الرأسمالية والنظرة "للنظام الرأسمالي العالمي" إنما يأتي بسبب استمرار العمل بأنماط معينة من العلاقة بين القوى المادية من جهة والأفكار والمؤسسات من جهة أخرى على المستوى "العالمي". لقد حرص جرامشي على توضيح طبيعة العلاقة المعقدة complex nature بين البنية، والبنية الكلية وهو أمر لا يمكن اختزاله في العوامل الاقتصادية "المادية" فقط. (Steans,2010:113)

ومن هنا تنظر النقدية إلى الفاعلين والبنى نظرة تختلف عن الوضعية فهي تسعى إلى "تغيير" وتبديل القيم والمفاهيم "النسق القيمي" للفاعلين، في سبيل تحقيق التحرر وبالتالي قلب الوضع الراهن وتغيير البنية المعاصرة. ويحدث ذلك من خلال تغيير البنية الأيديولوجية – لدى جرامشي – كخطوة أولى في سبيل تغيير البنية العليا "أو الكلية".

وتقترح هذه الدراسة مناسبة وصلاحية نموذج روي باسكار Roy Bhaskar التحولي: Transformation model للنظرية النقدية. وفي ذلك أن مشكلة الفاعل – البنية قد حظيت بالعديد من الآراء والاتجاهات التنظيرية، وأثرت بذلك مجال نظريات العلاقات الدولية. فنجد من علماء الاجتماع أمثال جيدينز وآرتشر وباسكار وغيرهم من كان لهم إسهام في التنظير لهذه الإشكالية، الأمر الذي أفادت منه نظريات العلاقات الدولية أيما إفادة.

نموذج باسكار:

تهدف النقدية للوصول إلى كيفية "تغيير" الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموجودة. أي أنها تهدف إلى قلب الوضع الراهن ولكنها لا تهدف للأمثل من وجهة نظر يوتوبية، بل

تهدف للتغيير والتحول إلى وضع أفضل مع الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى. والمصلحة في النقدية هي تحقيق "التحرر emancipation".

فقد ظهر منظوران اثنان في النظرية الاجتماعية في سبيل تحليل العلاقة بين البنية والفاعل، أحدهما هو مدخل مارجريت آرتشر Margaret Archer، والثاني هو نظرية الهيكلة لكل من أنطوني جيدينز وروي باسكار وبيير بوردو . وينزع كل من جيدينز وباسكار إلى تضمين ثنائية "الفردية – البنيوية" من خلال ما سماه جيدينز ثنائية البنية Duality of Structure، حيث إن الخصائص البنيوية للأنساق الاجتماعية هي وسيط ونتيجة في آن واحد للممارسات التي تتضمنها. (Wight,2006:69)

ويرى باسكار "أن وجود البنية الاجتماعية هو شرط ضروري لأي نشاط إنساني. فالمجتمع يقدم الوسائل والقواعد والموارد ويشكل بدوره الوسيط لكل ما نفعله، أضف إلى ذلك هذه القيود البنيوية لا تعمل مستقلة عن أهداف الفاعلين التي يتحركون في سياقها، لذا فالمجتمع هو نتيجة "غير مقصودة" لكل أفعالنا المقصودة. نحن لا نخلق المجتمع ولكن هذه البنى التي يسبق وجودها وجودنا تتكرر "ويعاد إنتاجها" أو تتحول وتتغير وفق نشاطاتنا اليومية، لذلك فالمجتمع ليس له وجود مستقل عن الفاعل. (Wight,2006:69)

هذا يعنى أن باسكار ينظر إلى المجتمع باعتباره يجمع بين كونه (1) عامل ضروري و(2) نتيجة معاد إنتاجها للنشاط الإنساني. وهذه البنى الناتجة هي الظرف الضروري "الشرط الضروري" للنشاط الاجتماعي الذي يُنتج بدوره هذه البنى من خلال وسيط هو تأثير ونفوذ الممارسات الاجتماعية. (Joseph,2008:70)

وتضيف مارجريت آرتشر على مدخل الهيكلة لجيدينز وباسكار، ضرورة القدرة على تحديد الفرق بين التزامن وعدم التزامن في تأثير البنية على الفاعل والعكس، فترى ضرورة الفصل بين التفاعلات والنتائج. (Wight,2006:70) والمعنى أن نظرية الهيكلة لدى جيدينز وباسكار تزامن تأثير الفاعل على البنية والعكس فتأثير كل منهما آني على الآخر. ولكن آرتشر تضيف البعد الزمني وأن الأفعال تحتاج إلى زمن لتظهر نتائجها، والنتائج تؤثر على الأفعال بعد ذلك. أي أن آرتشر تهتم وتضيف البعد الزمني للنظرية.

وما يهمنا في هذا السياق هو نموذج باسكار للنشاط الاجتماعي التحولي Transformational Model of Social Activity.(Wight,2006:71) ونقطة البدء في هذا النموذج هو ضرورة الاعتراف بوجود اختلاف جوهري بين خصائص كل من الفاعل والبنية وبذلك فإنه من

غير الصحيح وضع الفاعلين والبنى في بوتقة واحدة كما تفعل الواقعية العلمية. فطبيعة الفاعلين تختلف عن طبيعة البنى، وعلى الرغم من ذلك فلكل منهما تأثير على الآخر.

ومن هنا نشير إلى أن للفاعلين البشر خصائص مختلفة عن خصائص البنى، ولابد أن نحرص على التفريق بينهما. فبنية النسق الدولي لها قوتها المنشئة وهي الدول باعتبارها بنى داخل هذا النسق، وهي بدورها لها قواها المنشئة. والفاعلون البشر لهم مجموعة مختلفة من القوى المنشئة وهذا لا يعنى التناظر أو التماثل بين البشر "كفاعلين" والبنى "كفاعلين"، فالطريقة أو الأسلوب الذي تُبنى به كل وحدة لا تتساوى مع غيرها في الوحدات المكونة للبنى الأخرى. (Wight,2006:205,206)

ومن هنا يرى باسكار أن البنى والفاعلين غير متساويين، فالبنى لها خصائص أقوى بطبيعة الحال، ولها قدرة أكبر على الاستمرارية، وهي عامل مقيد لسلوك الفاعلين، وقد تكون عامل "مُمكن" في أوقات أخرى. وهنا يختلف كوكس Cox مع باسكار ويضيف: "أن البنى لها الأفضلية على الأفراد فتكون البنى موجودة في العالم عندما يولد الأفراد فيها ويتعلمون سلوكهم وأنشطتهم في سياق هذه البنى، فهي التي سببت وجودهم وهي قائمة ومستمرة قبل أن يتعلم الأفراد نقد هذه البنى أو معارضتها أو محاولة تغييرها. (Joseph,2008:118)

وبذلك يتجه كل من باسكار وجيدينز إلى وضع ثنائية "الفردية – البنيوية" من خلال ما سماه جيدينز ثنائية البنية duality of structure حيث الخصائص البنيوية للنسق الاجتماعي هي **وسيط ونتيجة** للممارسات التي تنظمها. ووفق كل منهما، لا يجب أن ننظر للبنية على اعتبارها عامل مقيد في العالم الاجتماعي، بل هي تُقيد وتُمكن في آن واحد. (Joseph,2008:69)

ومعنى ذلك أن البنى ليست عصية على البشر بهذا القدر كما يرى البنيويون. إن البنى ليست معطى، إنها من صنع الفاعلين ونشاطاتهم الاجتماعية. وهذه الخاصية المتغيرة تاريخياً للبنى هي ما يميز هذا المدخل عن البنيوية. ومن هنا يثور التساؤل مرة أخرى حول علاقة الفاعل بالبنية. نقول أن نشاط الفاعلين له تأثير مباشر على البنى، أضف إلى ذلك وجود وسيط هو الممارسات الاجتماعية التي تتواتر لتشكل أنماطاً محددة وتكراراً معيناً. إن حدوث التحول يتطلب اختباراً للممارسات الاجتماعية والأسلوب الذي ينتظم فيه الفاعلون في مجموعات اجتماعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير البنية القائمة.(Joseph,2008:119)

ويرى باسكار أن البنية تتألف من مواد مادية أولية تُمكن الفعل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتمد البنى الاجتماعية على الفاعلين الاجتماعيين لإعادة إنتاج هذه البنى، فبدون الفاعلين لا وجود للبنى. وبطبيعة الحال فإن الفاعلين الاجتماعيين موجودون في "زمان" و"مكان" محددين، وهم بالتالي يشكلون مجموعة العلاقات الاجتماعية التي تسبق وجودهم، وبالتالي فإن هذه العلاقات الاجتماعية سابقة على الفاعلين الأفراد وهي بذاتها نتيجة لظروف أجيال من الفاعلين السابقين. ومن هنا يقترح باسكار اعتبار البنية "علاقات اجتماعية" وأن ذلك أفضل من اعتبارها "موارد وقواعد". وبذلك يرى باسكار أن الحياة الاجتماعية يمكن إجمالها في أربعة أبعاد مرتبطة ببعضها البعض ومعتمدة على بعضها البعض فيما سماه المكعب الاجتماعي، هذه الأبعاد الأربعة هي:

1- عوامل مادية من الطبيعة "موارد، توزيع مادي".
2- أفعال ذاتية داخلية بينية "قواعد، أنماط، معتقدات، مؤسسات".
3- العلاقات الاجتماعية "الطبقة، الهوية، علاقات الإنتاج".
4- ذاتية الفاعل "الذاتية، الهوية". (Wight,2006:139,147)

وهذه الأبعاد تتفاعل مع بعضها البعض فتكون لها نتائج اجتماعية قد تتنوع عبر الزمان والمكان. وبذلك فإن كل هذه الأبعاد "مجتمعة" يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تفسير البنية الاجتماعية القائمة.

ملاءمة نموذج باسكار للنظرية النقدية:

على الرغم من عدم وجود أي مجهود يربط بين النظرية النقدية ونموذج باسكار للتحول الاجتماعي، إلا أن ذلك لا يعني عدم ملاءمة النموذج للنظرية النقدية. فكما سبق وأشرنا أن النظرية النقدية لم تأخذ في حسبانها أدبيات مشكلة الفاعل – البنية، وبالتالي لا نجد تأصيلاً نظرياً لهذه المشكلة في التنظير النقدي. ولكن التدقيق في النظرية النقدية يظهر اهتمام منظروها بوجود نسق اجتماعي ناتج عن العوامل المادية، وبالتالي فإن النظرية النقدية تنتهي إلى وجود بنيتين اثنتين، إحداهما مادية والأخرى اجتماعية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن النظرية النقدية تحاول حث الفاعل "الطبقة الاجتماعية" على تغيير وضعه البنيوي وذلك في سبيل تغيير مكانته في البنية المادية. وهذا يستدعي إدراك الطبقة الاجتماعية بذاتيتها وقيامها بنشاط – أو مجموعة أنشطة – من شأنها قلب

الوضع الراهن للحصول على، والوصول إلى التحرر؛ مع ملاحظة أن التحرر هنا لا يقصد به تمييز الطبقة بل جعلها في وضع أفضل.

ومن هنا قد نجد ضالتنا في نموذج باسكار، لأنه الأكثر مناسبة لفروض النظرية النقدية. فنموذج باسكار للتحول الاجتماعي يأخذ البنية الاجتماعية بعين الاعتبار مع اعترافه بوجود وأهمية العوامل المادية. أن نموذج باسكار بأبعاده الأربعة يناسب النظرية النقدية على النحو التالي:

1- يؤكد باسكار على العوامل المادية باعتبارها العامل الأول أو البعد الأول في النموذج، وهذا ما تبدأ به النظرية النقدية، فالنقدية بأصولها الماركسية تعترف بأهمية العامل المادي وأولوية علاقات الإنتاج، فهي تشكل بدورها نمط العلاقات الاجتماعية، مع ملاحظة اختلاف النقدية مع الماركسية في مسألة حتمية هذا العامل.

2- العلاقات الاجتماعية هي بعد من أبعاد نموذج باسكار، يؤكد فيه على دور الطبقة والهوية والإنتاج، وهذا بدوره يتماشى مع ما تراه النظرية النقدية. فالنقدية تؤكد على الطبقة الاجتماعية، وتأثير البعد الأول لدى باسكار "العامل المادي" على تكوين هذه الطبقة وبالتالي تشكل هوية معينة لهذه الطبقة الاجتماعية.

3- الأفعال الذاتية البينية، وهي لدى باسكار: القواعد والأنماط والمعتقدات والمؤسسات. وهذه القواعد تنشأ من تفاعل الطبقات الاجتماعية، والأخيرة هي وحدة التحليل لدى النظرية النقدية، فالأفعال الذاتية البينية هي التي تنشيء وتثبت القواعد والأنماط التي تتفاعل بها الطبقات الاجتماعية جيلاً بعد جيل، مؤكدة على صورة معينة للبنية الاجتماعية.

4- ذاتية الفاعل، وهي "الذاتية والهوية" لدى باسكار. وهذا بعد هام في النظرية النقدية لأن تنامي شعور وإدراك الطبقة الاجتماعية بذاتيتها وهويتها يكسبها الرغبة في البحث عن أداة للتحرر وتحقيق العدالة الاجتماعية الغائبة في ذلك المجتمع أو ذلك النسق.

وبذلك نجد أن أبعاد النموذج التحولي لباسكار يلائم النظرية النقدية في رؤيتها للطبقة الاجتماعية ولأسباب تكون هذه الطبقة وضرورة الوعي بذاتيتها وهويتها، وبالتالي يمكن اعتبار نموذج باسكار بمثابة أداة مناسبة للنظرية النقدية.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن النظرية النقدية هي إحدى النظريات المعاصرة التي نالت حظاً وافراً من الكتابات والأبحاث في مجال العلاقات الدولية. وهي في جوهرها تنتقد النظريات التقليدية وتطلق عليها مسمى نظريات حل المشكلات. وتبدأ النظرية النقدية من حيث انتهت الماركسية وتضيف إليها البعد الأيديولوجي الذي أكد عليه جرامشي في كتاباته النظرية. وعليه أمكن إيجاد تعريف لكل من الفاعل والبنية من منظور النظرية النقدية حيث ترى الأخيرة أن الفاعل هو الطبقة الاجتماعية على الصورة التي حددها جرامشي، وهي بذلك تختلف عن التعريف التقليدي للفاعل في الأدبيات المعروفة في العلاقات الدولية. أما البنية فلها تعريفان اثنان أحدهما مادي والآخر أيديولوجي. ومن هنا أجاب هذا البحث عن سؤال مفاده: كيف تنظر المدرسة النقدية إلى مشكلة الفاعل– البنية؟ وعليه خلصنا إلى أن المدرسة النقدية تشترط وجود عنصر هام وهو عنصر الإدراك. فبدون إدراك الطبقة الاجتماعية لذاتيتها ومصالحها، لن تسعى بدورها إلى تغيير وضعها الراهن. وعليه خلصت الدراسة إلى ملاءمة نموذج باسكار "التحول الاجتماعي" للمدرسة النقدية حيث إن باسكار قد اتفق مع جيدينز على ثنائية "الفردية– البنيوية" في تحليل مشكلة الفاعل–البنية. كما أكد باسكار في نموذجه على وجود خصائص مختلفة للفاعلين وللبنى، وأن معرفة وإدراك هذه الخصائص من شأنه أن يعين على تغيير وضع الفئة الاجتماعية المهمشة في النظام الدولي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- ريتشارد ديفيتاك، **النظرية النقدية**، فى: "سكوت بورتشيل، وآخرون، نظريات العلاقات الدولية"، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة"، القاهرة،2012.

2- عمرو عادلي، **أفول الأيديولوجيا**: الأطر النظرية لتطور النماذج التنموية بعد الثورات، اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد "191" المجلد "48"، يناير 2013.

3- ممدوح منصور، **سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Devetak, R., **Critical Theory**, in: "Burchill, S., Theories of International Relations, 2ed Edition, Palgrave, 2001.

2- Griffiths, M., and Others, **Fifty Key Thinkers in International Relations**, 2ed Edition, Rout Ledge, New York, 2009.

3- Frideman and Starr; **Agency, Structure, and International Politics**, Routledge,London, 1997.

4- Hobson, J.; **The State and International Relations**, Cambridge University Press, New York, 2000.

5- Hoffman, M., **Critical Theory and the Inter-paradigm Debate**, in: "Dyer, Hugh, Cand Mangasarian, L., The Study of International Relations: The State of the Art", Macmillan, 1989.

6- Kubalkuva, V. and Others; **International Relations in a Constructed World**, M.E. Sharpe, London, 1998.

7- Joseph, J., **Hegemony and the Structure Agency Problem in International Relations**: a Scientific Realist Contribution, Review of International Studies No. 34, 2008.

8- Onuf, N.; **Constructivism**, A User's Manual, in: "Kubalkova,V., and

Others, International Relations in Constructed World, M.E. Sharp, London,1998, p. 72.

9- Rupert, M., **Marxism and Critical Theory**, in: "Tim Dunne, and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

10- Rupert, M., **Marxism and Critical Theory**, in: "Dunne, T., and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

11- Steans, J., **An Introduction to International Relations Theory**, Perspectives and Themes, Third Edition, Pearson, 2010.

12- Waltz, K.; **Structural Realism after the Cold War**, International Security,Vol.25, No.1(Summer,2000) .

13- Wight, C.; **Agents-Structures and International Relations** Politics and Ontology, Cambridge University Press, 2006.

14- Zehfuss, M.; **Constructivism in International Relations**,Cambridge University Press,2010, New York.

ثالثاً: مراجع من الإنترنت

1- Royo, J.; **Agency and International Relations: An Alternative Lens**, (Aug., 2012), in: http://www.e-ir-info/2012/08/28/agency-and-international-relations-(accessed in: 16/9/2014).

2- Schouten, P., Cox,R., **On World Orders, Historical Change and the Purpose of Theory in International Telations**, in: http://www.theory-talks.org/2010/03/theorytalk-37.html.accessed "10.6.2018".